د. غال ليڤي*

حول «شينوي» والاستمرارية.. هل يمثل الحزب حقاً «ثورة علمانية»؟!

«أنا شخصياً لم أستطع النوم منذ عدة أيام، لأنني اكتشفت بأنني عربي له أهمية، وعلى الأقل هذا ما يقولونه عني. ولكنني لست كذلك، أنا مثلكم بالضبط، لكنني عربي، له... صغير!.. بولندي، اشكنازي على الرغم من أنني لم أمر بتجربة المحرقة النازية» (سيد قشوع – «عخبار هعير» ٢٠٠٢/١/١٨).

في حملة الانتخابات العامة الأخيرة (٢٠٠٣) صار للإشكناز حزب، أو هكذا بدا على الأقل من خلال الطريقة التي غطت بها وسائل الإعلام تأسيس حزب «شينوي».

وخلافاً لأحزاب أخرى، فقد «سوق» حزب «شينوي» نفسه كحزب طبقي، حزب الطبقة الوسطى. فهل كان بوسع سيد قشوع أيضاً أن يتصور نفسه في أحلامه جزءاً من هذا الحزب؟ هل يمثل «شينوي» حقاً حزب الطبقة المتوسطة العلمانية الإسرائيلية؟ وهل هناك طبقة كهذه، ومن الذي يقف وراءها؟

وكانت الأدبيات التي تناولت الإثنية قد تحدثت مراراً عن ظاهرة «إثنية ناقصة»، بمعنى الميل أثناء تعداد المجموعات الإثنية في مجتمع معين، إلى التغاضي عن الطابع الإثني للمجموعة المهيمنة.

ونظراً لإدراك «شينوي» لهذا الأمر، فقد سعى الحزب خلال مشاركته في الحملتين الانتخابيتين الأخيرتين، إلى الابتعاد بنفسه عن مثل هذا الطابع، طابع الحزب الإثني الإشكنازي (والذكري). لكن هذه الجهود والمساعي أكدت فقط كونه حزباً رجولياً وإشكنازياً، بل – وهذا ما قد يثير أسف وخيبة أمل سيد قشوع – حزب يهودي خالص. سأطرح في مقالتي هذه، عدة سمات مميزة للتصويت لصالح «شينوي»، وسأتوقف بصورة خاصة أمام العلاقة بين الطبقة

* محاضر في علم الاجتماع والعلوم السياسية والاعلام في الجامعة المفتوحة

والإثنية، وذلك استناداً لمعطيات دراسة أجريتها بالتعاون مع ميخائيل شيلو في أعقاب الانتخابات الأخيرة (٢٠٠٣).

بعد ذلك سأحاول طرح عدة أفكار حول مغزى وجود حزب «شينوي» في السياق التاريخي لظهور وتطور الإثنية كعامل يشكل ويصوغ العلاقات الاجتماعية والسياسية في اسرائيل، وسأبين من خلال ذلك لماذا لا يستطيع هذا الحزب (شينوي) تقديم أو طرح خيار الإسرائيلية العلمانية.

مدخل

قبل حوالي أربع سنوات نشر المعهد الإسرائيلي للديمقراطية ورقة عمل في موضوع «الشرخ الاجتماعي – الاقتصادي» وذلك في نطاق مشروع هدفه تفحص الأبعاد الرئيسية للنزا ع داخل المجتمع الإسرائيلي.

وبالإضافة إلى مناقشة المسألة العربية ومسألة علاقات المتدينين والعلمانيين، فقد سعت هذه الورقة، التي شاركت في إعدادها، إلى دراسة/ استعراض، البعد الطبقي للصراعات الاجتماعية، أو حسبما درجت العادة على تسمية ذلك، الشروخ الاجتماعية.

قبل نشر ورقة العمل المذكورة هاتفني الصحافي ناحوم برنيا ع، مستفسراً عن مسألة اعتبرها مهمة جداً وهي «ما المقصود بكلامي عندما أتحدث عن الإشكناز؟». وقال موضحاً إن الإشكنازي في نظره هو الحاخام ربيتس، أو أولئك الذين يرتدون «البالطو» و«الشترايمل» (قبعة من الفرو يرتديها المتدينون المتزمتون اليهود وخصوصاً أيام السبت والأعياد) وليس أولئك الذين يحتلون الدرجات العليا في سلم الأجور والدخل والملكية الخاصة (حسب المعطيات التي تضمنتها ورقة العمل).

لم يكن الحديث الذي دار بيننا سهلاً، كما أنني لست بارعاً في مجادلة صحافيين من أصحاب الرأي والموقف، وفي اليوم التالي نشر «برنيا ع» مقالة بتوقيعه حمل فيها عليّ وعلى المعهد[1].

وباختصار فقد تعرضنا لهذا النقد الحاد لأننا وصفناه، أي ناحوم برنيا ع، بـ «الإشكنازي» ولأننا «تناسينا» في الواقع بأنه «إسرائيلي».

هذه الحادثة عادت إلى ذهني عندما قرأت ما كتبه سيد قشوع في أعقاب التغطية الإعلامية التي حظي بها بعد صدور كتابه الأول. وكحال الشاب الفلسطيني – الإسرائيلي في مقصف الجامعة، والذي أوهم نفسه بأنه «عربي – إشكنازي»، فقد اعتبر سيد قشوع أيضاً نفسه كـ «إنسان مختلف» أو حسب تعبيره: أنا شخصياً لم أستطع النوم منذ عدة أيام، لأنني اكتشفت بأنني عربي له أهمية، وعلى الأقل هذا ما يقوله عني. ولكنني لست كذلك، أنا مثكلم بالضبط، لكنني عربي.. عربي له... صغير! .. بولندي، إشكنازي. على الرغم من أنني لم أمر بتجربة المحرقة...» (سيد قشوع – «عخبار هعير» ٢٠٠٢/١/١٨).[2]

لاحظوا أن سيد قشوع لم يذكر كلمة «إسرائيلي». هاتان الرؤيتان بشأن الإشكنازية، الرؤية الرافضة والرؤيا القابلة، يلقيان الضوء على شيء يسعى الكثيرون إلى طمسه أو إغفاله، وهو أن الإشكنازية ليست شيئاً «ميتاً» وإنما هي كيان ينبض بالحياة والحيوية.

هذا الموضوع لم يجرِ تناوله أو الحديث عنه، من وجهة نظر سوسيولوجية – سياسية، سوى بشكل عابر جداً.

هاتان الرؤيتان بشأن الإشكنازية، الرؤية الرافضة والرؤيا القابلة، يلقيان الضوء على شيء يسعى الكثيرون إلى طمسه أو إغفاله، وهو أن الإشكنازية ليست شيئاً «ميتاً» وإنما هي كيان ينبض بالحياة والحيوية.

ومما لا شك فيه أن القفزة الهائلة التي حققها حزب «شينوي» في الانتخابات الأخيرة (وكذلك الضجة الإعلامية التي أثيرت حول مسألة الطابع الإشكنازي لهذا الحزب مقارنة مع الطابع الشرقي لحزب الليكود، وذلك في أعقاب المفاوضات الإئتلافية التي جرت في تموز ٢٠٠٤) تشكل فرصة لتفحص ومعرفة «ما هو الحي وما هو الميت» في الإشكنازية، والتساؤل حول ما يزعج ويجعل أولئك الذين يعتبرون أنفسهم إقليد الإسرائيلية، يستشيطون غضباً كلما أقدم أحد على وصفهم بـ «الإشكناز» ولم يقل «إسرائيليون».

وحيث أن «شينوي» رفع لواء كونه «حزب الطبقة الوسطى»، فذلك راجع لكون الحزب عكس بكليته، ولا سيما عقب وقوف يوسيف (طومي) لبيد على رأسه، إشكنازية بالمعنى الأوروبي.

هنا يمكن التوقف وطرح السؤال: «وما العيب في ذلك؟».. فهذا حزب برجوازي ليبرالي علماني – على الأقل حسب إعلانه – فهل ثمة ما يزعج في ذلك.. إلا إذا كنا نريد العودة إلى الوراء، إلى القرن التاسع عشر، حيث النظرة الكولونيالية العنصرية التي صاغت

تومي لبيد

وشكلت الليبرالية الأوروبية في ذلك الوقت. من جهتي، يُخيَّل إلي أن ذلك غير مجدٍ البتة. لماذا «شينوي»؟ أو ما الذي يميز «شينوي»؟

في تحليلهما المهم للمجتمع الإسرائيلي ذهب الباحثان غرشون شابير ويوءاب بيلد إلى الاستنتاج بأن هناك ثلاثة أنواع من خطاب المواطنة: الجمهوري، والليبرالي والإثني – القومي، والتي تعكس الكيفية التي تتشابك وتتداخل فيها الطبقة والثقافة والسياسة[٣].

ويبين شابير وبيلد، انطلاقاً من ولائهما للتوجه المادي – النقدي، كيف ترتبط المصالح الطبقية بالصراعات بين الإشكناز والشرقيين، وبين التقليديين والعلمانيين، وكيف تصوغ هذه الصراعات رؤى مختلفة، ومتباينة، للإسرائيلية.

من وجهة نظر تاريخية، يقدم هذا التحليل تفسيراً للمكانة المهيمنة التي تمتع بها حزب «مباي» لغاية السبعينيات، والتي كانت مكرسة في خطاب جمهوري، أو إثني – جمهوري، ومعتمدة على سيطرة الحزب على أجهزة ومؤسسات الدولة والهستدروت، كما يفسر التحليل أفول مكانة وهيمنة الحزب ذاته (مباي) في الثمانينيات والتسعينيات وظهور تشكيلات حزبية جديدة عكست المنافسة الدائرة بين الخطاب الليبرالي والخطاب الإثني – القومي على موقع النفوذ والهيمنة في المجتمع الإسرائيلي. بذات الطريقة فسر الباحثان المذكوران أيضاً صعود حركة «شاس»، التي تمثل الخطاب الإثني – القومي، ونشوء التجمع السياسي الذي ضم «ميريتس» و«شينوي» والجناح الحمائمي الشاب في حزب «العمل»، أي أنصار «الخصخصة والسلام» والخطاب الليبرالي بتجلياته الإسرائيلية، ومن وجهة نظرهما فإن التطرف المتزايد لحركة «شاس»، واعتدال – حمائمية – الإتجاه الآخر كانا بمنزلة تعبير سياسي عن مصالح طبقية متعارضة وتقوقعات إثنية تاريخية، وليست مجرد مسائل تثقل على السياسة الإسرائيلية[٤]. مع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن شابير وبيلد فرغا من وضع كتابهما قبل الانتخابات العامة الأخيرة التي اتسمت بانعكاسات الانتفاضة الثانية (انتفاضة القدس والأقصى) وآثارها وأبعادها، وخاصة انكفاء وتراجع «ميريتس» والقفزة الكبيرة التي حققها حزب «شينوي» وتحول الفكرة المعبرة عن خطاب المواطنة الليبرالي، «الخصخصة والسلام» إلى حدث عابر، أو على الأقل إلى شيء من

هذا القبيل.

في انتخابات العام ٢٠٠٣، واصل حزب «شينوي»، على عكس ميريتس» التمسك بخطاب «الليبرالية» والسلام، لكنه التحق بعد ذلك مباشرة بركاب حكومة شارون.

فلماذا نجح «شينوي» في حين أخفق حزب «ميريتس»؟ كيف يفسر ارتباط النجاح الانتخابي لحزب «شينوي»، في ضوء ما بدا على أنه فشل الحزب سياسياً في تحقيق برنامجه، بالإشكنازية، أو بكونه حزباً إثنياً؟ وهل هناك علاقة بين نجاح «شينوي» وإنجازات حركة «شاس»؟

في العام ٢٠٠٣ ظهرت «شاس» في المحصلة في صورة «العدو الأكبر» لـ «شينوي»، على الرغم من أن الحزبين لم يتنافسا على كسب تأييد وأصوات جمهور الناخبين ذاته. وعلى الرغم من العودة للتصويت ببطاقة واحدة إلا أن «شاس» نجحت في المحافظة على نحو ثلثي قوتها.

ظاهرياً لا يوجد فرق كبير بين «شينوي» و«ميريتس» وعلى الأقل ليس من ناحية جمهور الناخبين. فهذان الحزبان يعتمدان على جمهور الناخبين العلماني – الإشكنازي المنتسب للطبقة الوسطى والذي يناضل ضد «الإكراه الديني» ومن أجل تكريس مبادئ الليبرالية السياسية والاقتصادية في المجتمع الإسرائيلي. وكما أسلفنا فقد كان كلا الحزبين ملتزمان طوال التسعينيات بعملية أوسلو، أو بمبادئها الأساسية، ومن هذه الناحية فقد عبّر الحزبان عن الإقرار بالعلاقة بين «السلام» و«الخصخصة»، وبتأثير وحيوية عملية العولمة على تشكيل وبلورة هذه العلاقة – الرابطة. مع ذلك فإن تحليلاً أكثر دقة لاستطلاعات الانتخابات العام ٢٠٠٣، من شأنه أن يظهر وجود عدة اختلافات وفوارق بين الحزبين. الفارق الأول يكمن في البعد الأيديولوجي، أو على الأدق في مسألة النظرة للأقلية الفلسطينية في اسرائيل.

فتحليل استطلاع رأي الناخبين الذي أجراه شامير وإريان قبل الانتخابات، يظهر أن تغيراً نسبياً طفيفاً قد طرأ على مواقف الناخبين، حيال مسألة النظرة إلى دولة الهلخاه (دولة الشريعة الدينية اليهودية) وهي مسألة تعكس موقف الناخبين تجاه علاقات الدين والدولة، وكان هذا التغيير في معظمه في الاتجاه المتوقع. ومن الجدير بالملاحظة أن جل التغيير يرجع إلى الإنزياح في موقف ناخبي الليكود والعمل باتجاه مزيد من التأييد لدولة «الهلخاه» وليس في موقف ناخبي الأحزاب «المصلحية». فمؤيدو «شينوي» و«ميريتس» وإلى حد ما «شاس»، حافظوا على موقف ثابت[٥].

وقد حدثت التغيرات الملموسة في مسألة «كراهية العرب». ويجدر الانتباه هنا إلى أن السؤال يقترح سلماً يتألف من عشر درجات، في حين أن المعطيات – النتائج – تبدأ من الدرجة السادسة، الأمر الذي يدل على أن الكراهية للعرب التي تفوق «المتوسط» هي القاعدة السائدة[٦]. ومع ذلك، لعل الشيء الأكثر أهمية هو نمط التغيير والتطرف في مواقف الجمهور اليهودي. فقد سجل في صفوف ناخبي سائر الأحزاب، باستثناء «ميريتس»، انزياح نحو اليمين، مع الإشارة إلى أن التطرف الأشد سجل في صفوف ناخبي «شينوي» و«شاس».

إذاً، من الذي يقول بأنهم – أعضاء «شينوي» – يختلفون كثيراً؟ فعلى هذا الصعيد، طرأ أيضاً، كما لاحظنا تباعد كبير جداً بين «شينوي» و«ميريتس».

فلماذا نجح «شينوي» في حين أخفق حزب «ميريتس»؟ كيف يفسر ارتباط النجاح الانتخابي لحزب «شينوي»، في ضوء ما بدا على أنه فشل الحزب سياسياً في تحقيق برنامجه، بالإشكنازية، أو بكونه حزباً إثنياً

حاولت بالتعاون مع ميخائيل شلو، تعقب مصادر وأسباب هذه المتغيرات، وتفحص ما إذا كان الحديث يدور عن تغيير أيديولوجي جوهري، أم أن الأمر يتعلق بتغيير في سمات جمهور الناخبين. غير أن النتيجة التي توصلنا إليها لم تصب في أي من الإتجاهين المذكورين. فقد حافظت شتى الأحزاب على موقعها النسبي في المربعات المألوفة للفوارق بين «اليمين» و«اليسار»، في حين ظلت جماهير ناخبي هذه الأحزاب متشابهة من الناحية السوسيو – ديمغرافية.

فالمتغيرات الدراماتيكية في انتخابات العام ٢٠٠٣، نجمت، وفقما توصلنا، عن التذبذب والتقلبات في أصوات الناخبين. بعبارة أخرى، فإن أنماط تصويت الناخبين الذين قرروا نقل تأييدهم من حزب إلى آخر، هي التي أثرت على ما يبدو في الظاهر كتغيير جوهري في الخريطة السياسية.

من هم إذاً الناخبون الجدد لحزب «شينوي»، وما هي خلفيتهم وما الذي يميزهم؟

ليس مفاجئاً كون غالبية ناخبي «شينوي» الجدد قد أتوا من

الجناح اليساري في الخريطة السياسية والحزبية، أي من «ميريتس» و«العمل».

لعل من النافل الإسهاب في الحديث عن فقدان حزب «العمل» لقوة الجذب التي كان يتمتع بها في الماضي، علماً أن فشل قمة «كامب ديڤيد» في صيف العام ٢٠٠٠ واندلاع الانتفاضة (الثانية) ساهما في إبراز الفوارق بين «ميريتس» و«شينوي» بحيث أن المصوتين التقليديين لـ «ميريتس» لم يعودوا يرون في الحزب قوة ذات صلة. وإذا كانت فترة التسعينيات، التي شهدت طغيان عمليات العولمة، حيث استفادت الطبقة الوسطى من النظام الجيو-سياسي والاقتصادي الجديد، قد أتاحت حتى ذلك الوقت اعتبار حزب «ميريتس» الممثل الأبرز للخطاب الليبرالي – المدني، فإن انحسار أو تراجع عملية السلام وفشل حزب «العمل» في تقديم بديل ملموس جعلا من «شينوي» حزباً مغرياً في نظر الناخبين الإشكناز (وخاصة الرجال، وبدرجة أقل النساء)، المنتمين للطبقة الوسطى، والمهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي السابق ومجموعات المصوتين الجدد في الانتخابات (الشبان والمصوتون للمرة الأولى).

هذه المجموعات وجدت في «شينوي» بيتاً سياسياً لها لأسباب شتى، مرتبطة بدرجات متفاوتة بحقيقة كون هؤلاء الناخبين جزءاً من الطبقة الوسطى (في الحاضر أو المستقبل)، وكذلك بمشاعر العداء السياسي والثقافي التي يكنونها تجاه حركة «شاس» وما تمثله في المجتمع والسياسة الإسرائيليين.

وقد فضل هؤلاء الناخبون، الذين كانوا أصلاً، أو بوسعهم أن يكونوا، في عداد جمهور ناخبي «ميريتس»، حزب «شينوي» بسبب دعايته الانتخابية ذات النزعة القومية المتعصبة، وصورته كحزب لم يُصب بعد بالفساد السياسي (ويمكن اعتبار ردود الفعل على قضية الوزير فريتسكي في تموز ٢٠٠٤ بمثابة دليل على ذلك). كذلك، وفي ضوء تفاقم الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، يمكن القول إن الطابع «غير اليساري» إلى حد ما، لحزب «شينوي»، ساعد الحزب في اجتذاب الناخبين الشبان وذوي الميول نحو الوسط (المركز) السياسي.

علاوة على ذلك، فقد أُعتبر «شينوي»، في ضوء تعاظم عمليات الخصخصة الاقتصادية، بمنزلة ملاذ سياسي للبرجوازيين الصغار المعارضين للسياسة الاقتصادية والاجتماعية المتبعة[٧].

«شاس»: دور رئيس في صياغة «شينوي»

إن البحث عن تفسير لقفزة «شينوي» السياسية العام ٢٠٠٣ لا يمكن له القفز عن موقع ودور «شاس» في هذه العملية، وعن الطريقة التي تصوغ وتحدد فيها هذه الحركة بالذات، وليس «الحريديم» أو «المتدينين»، السلوك السياسي لحزب «شينوي». وإذا ما شئنا أن نكون أكثر حدة، فإنه يمكن القول إن ضعف الدور السياسي لحزب «شينوي» في إطار مشاركته في الحكومة الحالية ينبع من غياب «شاس» عن الخريطة السياسية

والحال فإن «استقرار» هذه المجموعات من الناخبين في «شينوي» جعل منه حزباً «فتيّاً»، «رجولياً»، أكثر تشدداً وصرامة من حزب «ميريتس»، والأهم أكثر وضوحاً من حيث الانتماء أو الهوية الطبقية والإثنية.

العلاقة بين صعود «شينوي» وعودة الإشكنازية

الاستنتاج العام الذي توصلت إليه الدراسة تمثل في أن التصويت الطبقي ما زال يشكل عاملاً مهماً في تفسير نتائج الانتخابات في اسرائيل. ومن هنا، فحتى لو بدت مسائل تتعلق بالسياسة تجاه الصراع وبعلاقات الدين والدولة، هي المقررة في الظاهر للسلوك والممارسة السياسيين في اسرائيل، فإن ما يشكل ويصوغ المواقف تجاه هذه المسائل هو المصالح الطبقية. وعليه فإن الدراسة تدعم وتزكي الاستنتاج العام للباحثين غرشون شابير ويوءاب بيلد، ومؤداه أن الطبقة، وليس الأيديولوجيا، هي التي تحدد طابع السياسة في اسرائيل. هذا الاستنتاج – المنطلق، لا يشكل حتى الآن النموذج في التحليل الاجتماعي – السياسي في اسرائيل، لكنه يحظى بالتأكيد بالكثير من الشواهد والبراهين.

مع ذلك فإن هذا الطرح في حد ذاته لا يجيب حتى الآن على الأسئلة التي طرحتها في مستهل هذا النقاش، وخاصة فيما يتعلق بمحاولة تحري أسباب فشل «شينوي» في طرح خيار علماني جوهري للإسرائيلية.

وفي رأيي فإن تفسير ذلك يكمن في الطابع الإثني للمجتمع الإسرائيلي. وبحسب اعتقادي فإن إضفاء الإثنية على العلاقات الاجتماعية، والذي يبرز في الطريقة التي تتحول فيها مسائل سياسية واجتماعية واقتصادية بشكل فوري إلى مسائل إثنية، ثقافية، هو الذي يفسر أسباب عدم قدرة حزب «شينوي» على أن يكون المُبشِّر بـ «الثورة العلمانية» التي لا دخل للإشكنازية فيها.

إن البحث عن تفسير لقفزة «شينوي» السياسية العام ٢٠٠٣ لا يمكن له القفز عن موقع ودور «شاس» في هذه العملية، وعن الطريقة التي تصوغ وتحدد فيها هذه الحركة بالذات، وليس «الحريديم» أو «المتدينين»، السلوك السياسي لحزب «شينوي». وإذا ما شئنا أن نكون أكثر حدة، فإنه يمكن القول إن ضعف الدور السياسي لحزب «شينوي» في إطار مشاركته في الحكومة الحالية ينبع من غياب «شاس» عن الخريطة السياسية. وبسبب قلة حيلتهم، يضطر زعماء «شينوي» إلى إطلاق تصريحات غريبة مثل تصريح الوزير فريتسكي الذي اقترح على الذين يريدون مناطق خضراء السفر إلى أماكن بعيدة، أو الاكتفاء بمشاهدة الطبيعة على شاشات التلفزيون(!).

ولكن، وبلهجة جادة أكثر، علينا القول إن «شينوي» لا يواجه مشكلة حقيقية مع «الحريديم»، ولا حتى مع اليهود الأرثوذكس المتعصبين. خذوا على سبيل المثال مشروع القانون الذي قدمه رئيس الحزب، يوسيف لبيد، بالاشتراك مع عضو الكنيست ناخوم لنغنطال من حزب «المفدال» العام ٢٠٠١[٨]، والذي قدم تحت عنوان: «قانون أساس: دولة اسرائيل كدولة يهودية صهيونية وديمقراطية».

من الصعب فهم خلفية هذا القانون المقترح، والذي لا ينطوي في بنوده السبعة على ما من شأنه إحداث أي تغيير يذكر في ما هو مطبق في التشريع المتبع في اسرائيل. فالبند الأساسي المتعلق بهدف مشروع القانون يؤكد ما ورد في العنوان، في حين تتناول البنود الأخرى رموز الدولة كدولة يهودية، وكلها مشمولة ومكرسة

أصلاً في القوانين القائمة. والأنكى أن «الديمقراطية» لا تحظى في مشروع القانون المقترح من لبيد ولنغنطال، بأي تأكيد أو تعزيز.

لا يعنيني هنا مناقشة الإشكالية التي تنطوي عليها «الدولة اليهودية والديمقراطية»، ولكن اللافت أن لبيد ولنغنطال لا يحاولان، ولو بصورة ظاهرية فقط، التطرق لهذه الإشكالية. فالشيء المهم إذاً هو الاقتراح في حد ذاته، وصاحباه اللذان كانا في ذلك الوقت عضوان في المعارضة، حتى ولو بدا وكأنهما يتحدثان تماماً بلسان السلطة[٩].

في تلك الأيام، من بداية فترة حكم شارون (حكومة شارون الأولى) كان البحث عن «الصالح المشترك» الصهيوني، في أوجه. من هنا، وعلى هذه الأرضية، فقد بدا الاقتراح (مشروع القانون المذكور) كمحاولة لإعادة تعريف حدود الصهيونية والبحث عن قواسم مشتركة بين هذين الحزبين (شينوي) العلماني و(المفدال) الأرثوذكسي، أو على الأدق الحزب الصهيوني – القومي المتشدد والحزب الصهيوني – المسيحاني، سعياً إلى التأكيد على كونهما بديلاً ملائماً لحركة «شاس» في الائتلاف الحكومي.. وهذا ما حدث بالفعل (في حكومة شارون الثانية) العام ٢٠٠٣.

وقد برز البحث عن الصالح المشترك الصهيوني في ذلك الوقت، في الانشغال بهاجس «المشكلة الديمغرافية» العربية وليس اليهودية بطبيعة الحال.

الإشكالية الكامنة في مشروع القانون المذكور، نالت تفسيراً موفقاً من جانب شولاميت ألوني[١٠] والتي ذهبت إلى القول:

... ولكن مشكلة مقترحي القانون ليست في «من هو اليهودي» و«ما هي اليهودية» أو «الصهيونية». إن كل ما يسعيان (لبيد ولنغنطال) إليه هو تعميق الفصل والانعزال والتمييز والغبن والكراهية. ليس صدفة أن تعقد اجتماعات ومؤتمرات يتحدثون فيها صراحة ضد كثرة إنجاب الأولاد لدى العرب، وحول «الكارثة الفظيعة» المترتبة على رغبة العرب في تشييد بيوت لأنفسهم.. فهذا يحتاج إلى أراض.. والحديث يدور هنا عن «إنقاذ أراضي الوطن».

هذا علماً أن ٩٣٪ من الأراضي هي بملكية الدولة والتي تذهب لصالح تجار عقارات من طراز ديفيد أبل، وليس لصالح من يحتاج إلى بيت. ولكن ذلك ليس بذي صلة، فالاحتجاج والشكوى هما ضد المواطنين العرب.

في مقال تحت عنوان «التهديد الأكبر للحلم الصهيوني»[١١]، انبرى أمنون دنكنر للدفاع عن صديقه الحميم يوسيف لبيد: هاجمت شولاميت ألوني، وهي من دعاة «دولة جميع مواطنيها»، هذا الأسبوع طومي لبيد، رفيقها المخلص في الجبهة ضد الحريديم، متهمة إياه بأنه «مكمل العنصري كاره العرب مئير كاهانا»، وذلك لكونه (أي لبيد) فقط تجرأ على تقديم مشروع قانون أساس، بالاشتراك مع ناحوم لنغنطال من حزب «المفدال» ينص على أن اسرائيل دولة يهودية ديمقراطية.

عندما أرى شخصاً ما يشتم دون سبب منطقي وبصورة هوجاء فإنني أشخص لديه خوفاً كامناً في اللاوعي. صحيح أن شولاميت ألوني تمتلك فماً كبيراً (لساناً طويلاً)، ولكنها تعاني من قصر نظر، وذلك يبدو بسبب خوفها من النظر للمستقبل البعيد، وهي ليست الوحيدة في ذلك، فنحن جميعاً نميل إلى تجاهل المشكلة الديمغرافية، إلى التفكير بأفق ضيق يفتقر إلى المسؤولية، ونبدي دون تفكير جاد استعدادنا لتوريث أبنائنا وأحفادنا دولة ثنائية القومية في المستقبل، وهذا يعني دولة عربية مرتقبة. في السياق ذاته[١٢] أشار آدم باروخ إلى المغيبين من هذا النقاش أو الطرح، وهنا لا بد من التنويه إلى أن «اسرائيل يهودية» حسب لبيد ولنغنطال، لا تشمل «أغودات يسرائيل» و«شاس» علماً أن مشروع قانون الأساس المقترح يصف كل من هو غير أحمد الطيبي (أي كل من هو عربي أو غير يهودي) كـ «صهيوني».

ولكننا لسنا هنا بصدد مناقشة موضوع الأقلية العربية. وبحسب تفكير التيار المركزي في السياسة الإسرائيلية، فإن «المشكلة الحريدية الدينية» و«المشكلة العربية» هما مشكلتان منفصلتان. يتعين علينا تحري أسباب فشل «شينوي» في مهمته. ويبدو لي مما أوردناه آنفاً أنه بات من الممكن فهم الصلة أو العلاقة. ولعل الموضوع يبدأ من اغتيال رابين، أو بعد ذلك بقليل.

ففي ذلك الوقت، وعندما كان شمعون بيريس ما زال رئيساً للوزراء، كان واضحاً أن المهمة القومية لم تعد إحلال السلام بين اليهود والفلسطينيين، وإنما إحلال السلام في صفوف الشعب اليهودي.

فما بدأه بيريس واصله لبيد. وقد تكشفت المفارقة عقب انتهاء انتخابات العام ١٩٩٩، عندما هتفت الجموع في ساحة رابين

«فقط دون شاس». في ذلك الوقت وكما كان عليه الحال قبل نحو عقد ونصف، عندما طرحت المبادرة بسن «دستور لإسرائيل» من جانب البروفسور اورئيل رايخمان الذي توج لبيد زعيماً لـ«شينوي» والذي يتولى حالياً منصب رئيس مجلس الحزب[١٣]، لم يكن التهديد لوجود الدولة هو الاحتلال، أو اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية الآخذة بالتفاقم وإنما كان التهديد يتجسد في حزب واحد وهو «شاس»[١٤].

إن نداء المصالحة بين «معسكر السلام» و«معسكر غوش ايمونيم» (معسكر التطرف اليميني) هو الذي حدد قواعد السياسة منذ اغتيال رابين على يد تلميذ حاخامات المستوطنين.

هذا النداء شمل العلمانيين دون العلمانية. فالعلمانيون حسب لبيد هم أولئك الذين يؤمنون بالدولة اليهودية الصهيونية والديمقراطية، كما تعبر عن نفسها في مشروع القانون الذي قدمه لبيد بالاشتراك مع ممثل حزب «المفدال». ووفقاً لوجهة نظر لبيد فإنه كان من المفروض بالجمهور العلماني أن لا يرى مشكلة في استعداده للجلوس في حكومة واحدة مع «يهدوت هتوراه»، طالما جرى التعهد لهذا الجمهور العلماني بأن حزب «شاس» سيبقى خارج الحكومة.

أجل فإن حزب «شينوي» يساند منح مواطنة لليهود الذين يخدمون، خلافاً لـ «الهلخاه» في الجيش أو يموتون فيه. كذلك فإن الحزب يؤيد اعطاء أولوية لجنود الاحتياط.

لا شك في أن «شينوي» لم يتنازل أو يتخلّ عن صهيونيته. كل ما في الأمر أن الحزب مستعد فقط لتجميد العلمانية والديمقراطية إلى أن تختفي «شاس» من الخريطة السياسية.

وعليه فإن الإشكنازية حسب «شينوي» ولبيد غير قائمة في حد ذاتها، بل هي ظاهرة بنيوية مرتبطة بسياق ملموس.. وهي موجودة في جوهرها حيثما تتواجد «شاس»(!!).

الآن أصبح من الجدير العودة إلى ناحوم برنياع. ففي مقالته التي جاءت تحت عنوان «استيقظوا أيها الإشكناز» ذهب برنياع إلى القول أن الموضوع الطائفي لا أساس له، وأن الفقر في اسرائيل «تجاوز منذ وقت بعيد حدود اللون والطائفة». ومن جهتي فإنني أتفق مع هذا الرأي، فإذا كانت الأمور على هذا النحو في تشرين الثاني ١٩٩٩، فما بالكم الآن، في ٢٠٠٤.

في حديثي مع برنياع، أخفقت في محاولتي لشرح أن «الإشكناز» و«الشرقيين» وحتى «العرب» هي مقولات اجتماعية وليست بيولوجية. فهي في جانب منها فقط مقولات استاتستية.

وكما أسلفت فإن مشكلة «شينوي» ليست في كونه «حزباً إشكنازياً»، فهو أولاً وقبل كل شيء حزب طبقي. فعلى الصعيدين الأيديولوجي والسياسي، ينبع عجز «شينوي» في اقتراح «ثورة علمانية» من حقيقة كونه أسير وجهة نظر ليبرالية محافظة سادت في أوروبا القرن التاسع عشر. إنها ليبرالية بيضاء، برجوازية، غير ديمقراطية.

ولكن، وخلافاً لأوروبا تلك الفترة، حيث مرت القومية بعملية علمنة، فإن القومية في إسرائيل الصهيونية والديمقراطية، مدموجة في خطاب ديني مسيحاني استمد قيمته من المشروع الاستيطاني، ولعل في الشراكة الأيديولوجية بين لبيد ولنغنطال ما يدل على ذلك.

هذه القومية ليست حكراً على «الإشكناز» فقط.. وللمفارقة فإن باستطاعة «شينوي» أن يشعر بالراحة مع «الشرقيين» الذين عادوا إلى «بيتهم السياسي» القديم، حزب الليكود، علماً أن هؤلاء الشرقيين كانوا أكثر يمينية من أنصار «شاس»، مثلما بدا واضحاً في الاستفتاء الذي صوت فيه المنتسبون لحزب الليكود، في بلدات التطوير، لصالح استمرار مشروع الاستيطان والمستوطنات[١٥].

عندما أرى شخصاً ما يشتم دون سبب منطقي وبصورة هوجاء فإنني أشخص لديه خوفاً كامناً في اللاوعي

أجل، فأسباب ذلك أيضاً لم تكن «إثنية»، وإنما طبقية في جوهرها. والجدير بالذكر في هذا السياق أن الذين ساروا في مقدمة المسيرات والمظاهرات المناوئة لعملية أوسلو، عشية اغتيال رابين، لم يكونوا من بين رؤساء بلدات التطوير ولا حتى من زعماء حركة «شاس»، كذلك فإن حادث الاغتيال ذاته لم يكن شأناً طائفياً.

هذا الحديث يعيدني إلى نقطة البداية، إلى السؤال بشأن ما الذي استجد وما الذي بقي على حاله عقب ظهور حزب «شينوي» الجديد؟

سنبالغ في التبسيط إذا ما قلنا أن «شينوي» الجديد هو نسخة طبق الأصل عن «شينوي» القديم، لا سيما أنه ليس من الواضح عمن يدور الحديث بالضبط.. هل المقصود «الصهيونيون

العموميون»؟ أم «مباي» التاريخي؟ أم قائمة «داش» (الديمقراطية والتغيير)؟

لا ريب في أن حزب «شينوي» مزروع من نواح عديدة، في الزمان والمكان اللذين تأسس فيهما.. فما الذي اختلف إذا كان ذلك نفس الفهم للصراعات الاجتماعية في اسرائيل باعتبارها صراعات ثقافية.

لقد كتب ذلك عالم الاجتماع ش. ن. آيزنشتات منذ العام ١٩٤٧، وها هو «شينوي» يعيد كتابة ذلك في كل يوم.

في إطار هذا الفهم، الذي ينظر إلى المجتمع الإسرائيلي كمجتمع إثني، فإن الديمقراطية والعلمانية لا يعدوان كونهما مفتاحاً أو مدخلاً لنشاط وعمل أحزاب معينة ضد أحزاب أخرى، وهما بالتالي ليسا نظريات أيديولوجية.

من هنا ليس مفاجئاً أن يشعر حزب «شينوي» بالارتباك إزاء خطة «فك الارتباط» (أو الانفصال عن الفلسطينيين)، وبالتالي محاولة الحزب بلورة أجندة سياسية خاصة به[١٦].

فالعلاقة بين الاحتلال والديمقراطية، وبين هذين العاملين (الاحتلال والديمقراطية) من جهة وإمكانية إرساء مجتمع علماني ديمقراطي من جهة أخرى، لا تعتبر إشكالية في ضوء رغبة لبيد ولنغنطال في بلورة قانون أساس غايته «تكريس طابع ومكانة دولة اسرائيل كدولة يهودية صهيونية وديمقراطية».

إذا كان ناحوم برنياع يوافقني الرأي حتى هذه النقطة، فإنني أتفق معه إذاً.. فهو ليس بـ «إشكنازي».. أما سيد قشوع، فقد غادر كما هو معروف إلى ألمانيا، ربما بحثاً عن جذوره الإشكنازية، أو لمجرد البحث عن إشكناز علمانيين.. لكنه ما زال يتعين عليه انتظار ظهور الحزب الديمقراطي العلماني.

«ترجم عن العبرية»

هوامش

١ – ناحوم برنياع «استيقظوا أيها الإشكناز» – يديعوت أحرونوت – ١٧/ ١٩٩٩/١١.

٢ – Gershon Shafir and Ïoav Peled, Being Israeli: The Dynamics of Multiple Citizenship. (Cambridge: CUP), ٢٠٠٢.

٣ – أهمية هذا الطرح تكمن في أن شابير وبيلد، وعلى عكس شامير واريان، على سبيل المثال، لا يعتبران المسألة السياسية – الحزبية مجرد مسألة خلافية أخرى مطروحة على جدول الأعمال السياسي، وإنما هي – حسب رأيهما – تعبير يعكس تأثير المصالح التاريخية على بلورة وصياغة مواقف وهويات سياسية (شيلو وليشي، نفس المصدر السابق).

٤ – يكمن تفسير ذلك في تحليل حركة انتقال الأصوات وتأثيرها على الخريطة السياسية – الحزبية. فانتقال «المناوئين للمتدينين» من الذين كانوا من مصوتي «العمل» إلى «شينوي» عزز ثقل «المؤيدين للمتدينين» في صفوف ناخبي «العمل»، في حين أن انتقال مؤيدي «شاس» إلى تأييد الليكود يعزز بدوره أيضاً ثقل مؤيدي «دولة الهلخاه» في صفوف ناخبي هذا الحزب.

٥ – صورة مشابهة تتضح أيضاً من استطلاع «مقياس العلاقات اليهودية – العربية» الذي أجراه سامي سموحا. أنظر: «صور عربية: ملحق خاص عن الأقلية العربية» (هآرتس – ٢٠٠٤/٥/٢٥).

٦ – جاء في المقال الذي يتناول موضوع «الصوت الروسي» أن سقوط الأحزاب الروسية العام ٢٠٠٣، وتأييد المهاجرين الروس لحزب الليكود، يعكسان التطرف السياسي لـ «الروس» وليس تغييراً يعكس انتقالاً من العزلة والتمايز إلى الاندماج. هذا التشخيص يلقى تأكيداً من خلال النتائج التي توصلنا إليها في ما يتعلق بتصويت الفئات المذكورة لحزب «شينوي». أليك أفشتاين وزئيف حنين: «الأكثر اسرائيلية في صناديق الاقتراع: الجمهور «الروسي» والصراع مع الفلسطينيين». عرض هذا البحث في المؤتمر السنوي للجمعية الإسرائيلية للعلوم السياسية، جامعة «بن غوريون» ٢٠٠٤/٣/٢٥.

٧ – مشروع قانون أساس: دولة اسرائيل كدولة يهودية صهيونية وديمقراطية ف/٢٦٦٩. الكنيست الـ ١٥ ٢٠٠١/٣/٢٨.

٨ – كان «شينوي» حزباً معارضاً له ستة أعضاء كنيست، فيما كان لحزب «المفدال» خمسة أعضاء كنيست، حصلت «شاس» على ١٧ مقعداً ما جعلها حزباً رئيسياً في ائتلاف حكومة شارون الأولى. للإطلاع على تحليل نقدي مشابه حول الاقتراع أنظر أيضاً لدى يهودا شنهاب «الليكود والعرب: القومية والدين والإثنية». تل أبيب: «عام عوفيد» ٢٠٠٣، ص١٢٠.

٩ – شولاميت ألوني: «قانون أساس: اليهودية» موقع Ynet ٢٠٠١/٣/٢٥.

١٠ – أمنون دنكنر «الخط الأكبر على الحلم الصهيوني» معاريف ٢٠٠١/٤/٦.

١١ – آدم باروخ «قانون أساس دولة يهودية؟» معاريف ٢٠٠١/٣/٣٠.

١٢ – مزال موعلم «رايخمن فاز بالمكان الأول في الانتخابات لمجلس شينوي» هآرتس ٢٠٠٤/٥/٢١.

١٣ – في هذا الصدد أنظر أيضاً: أمنون راز كركوتسكين «تراث رابين – عن العلمانية، القومية والاستشراق» دافل: ل. غرينبرغ، «ذاكرة موضع خلاف: الأسطورة والقومية والديمقراطية، تأملات بعد اغتيال رابين» بئر السبع: معهد همفري للدراسات الاجتماعية – جامعة بن غوريون في النقب ٢٠٠٠.

١٤ – دانئيل بن سيمون «بدلاً من الشجار، سكان بلدات التطوير عانقوا المستوطنين» هآرتس، ٢٠٠٤/٥/٤.

١٥ – دانئيل بن سيمون «شينوي يسعى لاحتواء الكبار» «هآرتس» – ٢٠٠٤/٥/٢١.